

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9442

الأربعاء، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد فرانسوا دانيز	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيينزيا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	سويسرا	السيدة بيرسفي
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-31060 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/10.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/773، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته البرازيل.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

وقدم ممثل الاتحاد الروسي تعديلين (S/2023/775 و S/2023/776) على نص مشروع القرار.

لقد طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): خلال المشاورات التي جرت في 16 تشرين الأول/أكتوبر، حاول العديد من أعضاء مجلس الأمن ثنيًا عن الدعوة إلى إجراء تصويت على مشروع قرارنا الإنساني غير المُسيّس. وطلب إلينا الانتظار 24 ساعة حتى يتمكن الأعضاء من تقديم مشروع قرار "بتوافق الآراء". ولم نوافق على ذلك. وكنا محقين، لأنه في نهاية الأمر، بعد يومين تقريبًا، سيكون تصويت اليوم على مشروع قرار لم يجر عليه إلا تغيير محدود، ولكن بشكل مشكوك فيه تمامًا، ولم يناقش حتى مع أعضاء المجلس. ونأسف لأن المجلس أهدر في نهاية المطاف 36 ساعة ثمينة أخرى، زاد خلالها عدد القتلى: فقد قتلت الغارة على المستشفى في غزة مساء أمس مئات المدنيين. وإزاء تلك الخلفية، يبدو تقاعس مجلس الأمن مروعًا. لقد حذرنا الزملاء بالأمس من أننا ببساطة لا نستطيع أن نضيع أي وقت.

سأتكلم بصراحة، لأنه من الواضح أن وقت الاستعارات الدبلوماسية قد ولى منذ فترة طويلة. ويجب على كل الذين لم يؤيدوا بالأمس مشروع

قرارنا الإنساني الداعي إلى وقف فوري لإطلاق النار (S/2023/772) أن يفهموا أنهم يتحملون بعض المسؤولية عما حدث في غزة. ومن دواعي الأسف أن مشروع قرار البرازيل (S/2023/773) لن يساعد على تجنب تكرار تلك المأساة. إذ إنه لا يتضمن دعوة مباشرة إلى وقف إطلاق النار - وهي أهم عنصر لتهذئة الحالة ميدانياً. وهي صياغة هامة جداً، استعريض عنها بدعوة إلى هدنة لأسباب إنسانية، تقتصر أيضاً فقط على ضمان إمكانية وصول وكالات الأمم المتحدة الإنسانية بدون عوائق. لكن هذا ليس نفس الشيء. إذ لن تساعد الهدنة الإنسانية على وقف إراقة الدماء. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بوقف إطلاق النار.

بالإضافة إلى ذلك، لا يزال مشروع القرار يتضمن عدداً من العناصر السياسية التي، وإن كانت تدين جانباً واحداً، فإنها لا تبتعث بالرسائل المحفزة المناسبة إلى الجانب الآخر فيما يتعلق بعدم المقبولية المطلقة للهجمات المميّنة على المدنيين والأعيان المدنية في قطاع غزة. أعتقد أن أهمية ذلك الآن واضحة تماماً للجميع.

لذلك، اقترحنا تعديلين لمعالجة أوجه القصور تلك. يُدرج التعديل الأول (S/2023/775) فقرة جديدة في المنطوق تدين بشكل لا لبس فيه الهجمات العشوائية على السكان المدنيين والأعيان المدنية في قطاع غزة، بما في ذلك الهجوم الصاروخي الذي وقع أمس على المستشفى الأهلي، كما تدين بشدة الحصار. أما التعديل الثاني (S/2023/776) فيضيف فقرة جديدة إلى منطوق مشروع القرار، تدعو إلى وقف إطلاق النار لدواعٍ إنسانية وفقاً فوراً ومستداماً ويجري احترامه.

وإذا لم يُدرج التعديلان اللذين اقترحناهما في نص مشروع القرار، فإنه لن يسهم في تصحيح الحالة الإنسانية الكارثية في غزة. بل على العكس من ذلك، لن يؤدي إلا إلى تعميق الانقسامات فيما بين أعضاء مجلس الأمن واستقطاب مواقف أعضاء المجتمع الدولي. نحن أعضاء المجلس على التصويت مؤيدين للتعديلين اللذين اقترحتهما روسيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على أعضاء المجلس تعديلات مقترحة، مقدمة من الاتحاد الروسي، على نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2023/773، المقدم من البرازيل.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا،
الصين، غابون، موزامبيق

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

إكوادور، ألبانيا، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وأيرلندا الشمالية، اليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل التعديل على 7 أصوات مؤيدة،
مقابل صوت معارض وامتناع 7 أعضاء عن التصويت. لم يعتمد
التعديل المقترح لأنه لم يحصل على العدد المطلوب من الأصوات.

لقد طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): التصويت على
التعديل الوارد في الوثيقة S/2023/776، الذي كان سيدرج قبل الفقرة
1 من منطوق مشروع القرار S/2023/773، بشأن وقف فوري لإطلاق
النار، والتعديل الوارد في الوثيقة S/2023/775، الذي كان سيدرج بعد
الفقرة 2 من منطوق مشروع القرار S/2023/773، بشأن إدانة للهجمات
على المدنيين، اللذين اقترحتهما روسيا، أوضح كل شيء بشكل جلي.
والوفود التي إما امتنعت عن التصويت أو صوتت معارضة للتعديلات
هي أساساً ضد وقف إراقة الدماء في الشرق الأوسط. لا يمكن أن يكون
هناك تفسير آخر. بالطبع، سيستخدم الزملاء في هذه القاعة أذكاراً
رسمية، مثل الادعاء بأن نص التعديلات لم يكن متوازناً، ولكنها كلها
ستبدو مثيرة للشبهة - بكل بساطة.

لقد اتخذ الزملاء خيارهم، وسيتعين عليهم أن يتحملوا المسؤولية
عن ذلك الاختيار أمام مواطني بلدانهم وبلدان المنطقة وملايين
المدنيين الذين يعيشون في ظل ذلك التهديد القاتل.

وتنص المادة 36 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس على

ما يلي:

”عند اقتراح تعديلات أو أكثر على اقتراح أو مشروع قرار،
يبت الرئيس في ترتيب التصويت عليها. وفي العادة، يصوت
مجلس الأمن أولاً على التعديل الأبعد من حيث المضمون عن
الاقتراح الأصلي، ثم على التعديل الأقل منه بعداً، وهكذا حتى
يتم طرح جميع التعديلات للتصويت؛ ولكن إذا كان التعديل
يضيف إلى نص اقتراح أو مشروع قرار أو يحذف منه، فإن
ذلك التعديل يطرح أولاً للتصويت.“

بناءً على ذلك، أعتمد طرح التعديلات المقترحة للتصويت أولاً.

أطرح للتصويت الآن التعديل المقترح إدراجه بعد الفقرة 2 من
منطوق مشروع القرار. ويرد التعديل في الوثيقة S/2023/775.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، الصين،
غابون، موزامبيق

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

إكوادور، ألبانيا، سويسرا، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، اليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل التعديل على 6 أصوات مؤيدة،
مقابل صوت معارض وامتناع 8 أعضاء عن التصويت. لم يعتمد
التعديل المقترح لأنه لم يحصل على العدد المطلوب من الأصوات.

أطرح للتصويت الآن التعديل المقترح إدراجه قبل الفقرة 1 من
منطوق مشروع القرار. ويرد التعديل في الوثيقة S/2023/776.

للمساعدة في الخروج بموقف موحد. وبينما نسعى بحسن نية لاستيعاب المواقف المختلفة - والمتعارضة أحيانا، كان تركيزنا ولا يزال على الحالة الإنسانية الحرجة في الميدان. لقد وجهتنا الواقعية السياسية، ولكن اهتمامنا كان مركزا دائما على الواجب الإنساني. وكما هو الحال بالنسبة للبند الأخرى شديدة الحساسية المدرجة في جدول أعمال المجلس والتي كان للبرازيل دور خاص تؤديه فيها، فإن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان يوفران إطارا واضحا للعمل.

وقد أدان مشروع القرار الذي اقترحه (S/2023/773) إدانة قاطعة جميع أشكال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب الشائنة التي ترتكبها حماس وأخذ الرهائن. وطالب بإطلاق سراحهم فوراً وبدون أي شروط. كما دعا جميع الأطراف إلى التقيد الصارم بالتزاماتها القانونية الدولية، ولا سيما تلك المتعلقة بحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية والعاملين في المجال الإنساني. كما شدد مشروع القرار أيضا على الحاجة الملحة إلى وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين. وتضمن النص نداءات عاجلة ومتعددة أطلقتها الأمم المتحدة والعديد من الجهات الفاعلة الأخرى من أجل فترات هدنة للأغراض الإنسانية للسماح بإيصال المساعدات والمرور الآمن الطوعي للمدنيين. وشجع على إنشاء ممرات إنسانية وآليات أخرى لتيسير إيصال المعونة بسلاسة. ويعكس مشروع القرار كذلك الضرورة الأخلاقية لتزويد المدنيين في غزة بالكهرباء والمياه والوقود والأغذية والإمدادات الطبية وضرورة حمايتهم من إعادة التوطين القسري عندما لا تكفل الظروف السائدة في الميدان تشريدا آمنا ومأمونا. وهكذا، وفي مواجهة الأعمال الإرهابية الشنيعة ضد المدنيين الإسرائيليين، ورد الفعل القوي على هذه الأعمال، والكارثة الإنسانية المتزايدة المفروضة على غزة، كان رد المجلس الذي اقترحه قويا ومتوازنا.

ونحن ممتنون لجميع أعضاء المجلس الذين شاركوا معنا منذ يوم الجمعة وأظهروا التزاما صادقا وعمليا بتعددية الأطراف.

ولأسف لم يتمكن المجلس مرة أخرى من اتخاذ قرار بشأن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ومرة أخرى، لا يصب الصمت والتقايس عن العمل في المصلحة الحقيقية لأي طرف على المدى الطويل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2023/773، الذي قدمته البرازيل.

أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، الصين، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، موزمبيق، اليابان

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية

المتمتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على 12 صوتا مؤيدا، ومعارضة صوت واحد، وامتنع عضوان عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار نظرا للتصويت السلبي لعضو دائم في المجلس.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للبرازيل.

في المشاورات المغلقة التي عقدت يوم الجمعة الماضي، طلب أعضاء المجلس من البرازيل أن تتولى القيادة بصفتها رئيسة المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر لتيسير استجابة المجلس للأزمة المتصاعدة في إسرائيل وفلسطين، ولا سيما جوانبها الإنسانية. لقد استجيبا للنداء بشعور من الإلحاح والمسؤولية. ونرى أنه كان يتعين على المجلس أن يتخذ إجراء وأن يفعل ذلك بسرعة كبيرة. إن عجز المجلس في مواجهة كارثة إنسانية ليس في مصلحة المجتمع الدولي.

ولذلك، عملنا بجد طوال عطلة نهاية الأسبوع الماضي والأيام التالية من خلال المشاركة المكثفة والتعاون مع أعضاء المجلس

رحلته دليلاً واضحاً على حقيقة أن الولايات المتحدة تشارك بنشاط على أعلى المستويات لضمان إطلاق سراح الرهائن، والحيلولة دون انتشار النزاع، والتشديد على ضرورة حماية أرواح المدنيين، والتصدي للأزمة الإنسانية التي يواجهها الفلسطينيون في غزة، وليظهر للشعب الإسرائيلي أن الولايات المتحدة تسانده في أوقات حزنه وحاجته.

ونحن نقوم بعمل دبلوماسي شاق على أرض الواقع. وبينما نعترف برغبة البرازيل في المضي قدماً بمشروع القرار S/2023/773، نعتقد أننا بحاجة إلى السماح باستمرار ذلك العمل الدبلوماسي حتى نهايته، خاصة في وقت ينخرط فيه الأمين العام غوتيريش والرئيس بايدن والوزير بلينكن والجهات الفاعلة الإقليمية في حوار مكثف حول نفس المسائل التي نداول بشأنها اليوم.

نعم، القرارات مهمة، ونعم، يجب على المجلس أن يجهر برأيه. لكن الإجراءات التي نتخذها يجب أن تسترشد بالحقائق على أرض الواقع وأن تدعم جهود الدبلوماسية المباشرة التي يمكن أن تنقذ الأرواح. ويتعين على المجلس أن يتصرف بصورة صحيحة.

وتشعر الولايات المتحدة بخيبة أمل لأن مشروع القرار هذا لم يشر إلى حق إسرائيل في الدفاع عن النفس. إن إسرائيل، شأنها شأن كل دولة في العالم، لديها الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس، على النحو الوارد في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وفي أعقاب الهجمات الإرهابية السابقة التي شنتها جماعات مثل القاعدة وتتنظيم داعش، أكد المجلس من جديد ذلك الحق. وكان ينبغي أن يسير هذا النص على نفس المنوال. وعلى الرغم من أننا لم نتمكن من تأييد مشروع القرار هذا، فإننا سنواصل العمل عن كثب مع جميع أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة الملحة، تماماً كما سنواصل التأكيد مجدداً على ضرورة حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في وسائل الإعلام والعاملون في المجال الإنساني وموظفو الأمم المتحدة.

وعندما أتكلم عن حماية المدنيين، أعني جميع المدنيين. وتشعر الولايات المتحدة بالهلع والحزن إزاء الانفجار الذي وقع أمس في المستشفى "الأهلي العربي" في غزة. ونحزن لهذه الخسارة المأساوية

وبينما نأسف أسفا عميقا لاستحالة تحقيق العمل الجماعي في مجلس الأمن، فإننا نأمل أن تسفر الجهود التي تبذلها الأطراف الفاعلة الأخرى عن نتائج إيجابية. يجب أن تكون تلك الجهود سريعة وفعالة وكبيرة. فلا يمكن لمئات الآلاف من المدنيين في غزة الانتظار أكثر من ذلك. في الحقيقة لقد انتظروا لفترة طويلة جداً دون جدوى.

أستأنف مهامتي بصفتي رئيساً للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد شهدنا من فورنا دليلاً آخر على نفاق وازدواجية معايير زملائنا الأمريكيين. وفي حين أنهم لا يعارضون من حيث المبدأ فكرة اعتماد قرار إنساني في مجلس الأمن، فإنهم لم يكونوا مهتمين به حقاً وكانوا ببساطة يأملون بممارسة ما يكفي من الضغط على أعضاء المجلس لإفشال مشروع القرار دونما حاجة إلى التصويت. وبما أن محاولتهم باءت بالفشل، اضطروا لإزالة أقتعتهم أمامنا اليوم.

ولن أضيع وقت أعضاء المجلس بالإسهاب في هذه النقطة. أعتقد أن ما حدث واضح وضوح الشمس. ومع ذلك، أود أن أشير إلى ما قاله رئيس شركة لوكهيد مارتن، جيمس تاكليت، أمس عندما تحدث مع وسائل الإعلام الأمريكية.

"ليس من المنطقي كبح جماح إسرائيل عن العمل العسكري. ما الفائدة؟ الفائدة هي أننا بحاجة لمواصلة تطوير مجعنا الصناعي العسكري، الذي يجب أن يمثل أكثر من 2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. هناك نزاعات يجب تسويتها بالأسلحة، ونحن مستعدون لتقديم تلك الأسلحة".

ليس لدينا تعليق. هذا هو جوهر سياسة الولايات المتحدة - من منطقة الشرق الأوسط إلى أوكرانيا ومنطقة المحيط الهادئ. ونأمل ألا تساور شركاءنا الدوليين، بعد تصويت اليوم، أي أوهام بشأن ذلك.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): بينما نجتمع، يصل الرئيس بايدن إلى المنطقة. وتشكل

الإسرائيلية وضد شعب إسرائيل. وتشدد مألطة على أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن النفس في مواجهة هذا العنف والهجمات العشوائية. ومن حقها ومن واجبها حماية أراضيها وشعبها وفقا للقانون الدولي الإنساني ومبادئ التمييز والتناسب. ونكرر أيضا ندائنا إلى حماس لإطلاق سراح الرهائن فوراً دون شروط وبأمان.

ونأسف بشدة لسقوط العديد من العاملين في القطاع الطبي وفي المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة ضحايا لهذه الحرب بالفعل. وقُتل المئات في الغارة المروعة التي شنت أمس على المستشفى "الأهلي المعمداني" في غزة، الذي كان يؤوي آلاف النازحين. وهذه الأعمال تستحق الشجب. إنها انتهاك صارخ للقانون الدولي الذي يحظر بصورة قاطعة تعريض المدنيين والعاملين في القطاع الطبي والمؤسسات الإنسانية للخطر.

وهذه النتيجة الحتمية للعمليات العسكرية الجارية في غزة، وهي واحدة من أكثر الأماكن اكتظاظاً بالسكان على وجه الأرض. كما أن قرارات قطع إمدادات الكهرباء والمياه ورفض السماح بإيصال إمدادات المساعدات والوقود تثير قلقاً عميقاً وتؤدي إلى نتائج كارثية. وكان لأمر الإخلاء، الذي أدى إلى نزوح أكثر من مليون شخص إلى جنوب غزة، عواقب إنسانية خطيرة. وهذه القرارات لا تتسق مع القانون الدولي الإنساني ويجب إلغاؤها. وتشدد مألطة أيضاً على الأهمية الحاسمة لإيصال المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق إلى غزة، وتحث على الإنشاء الفوري لممرات إنسانية في ذلك الصدد.

وفي هذا المنعطف، فإن ثمة أهمية كبيرة لمنع حدوث تداعيات إقليمية. ولذلك، يتحتم على جميع الأطراف أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن تمتثل امتثالاً تاماً لقواعد القانون الدولي. ومن الآن فصاعداً، يجب أن نبذل جهوداً دؤوبة على نحو يتماشى مع هدف إيجاد حل عادل وشامل للنزاع في الشرق الأوسط.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): الليلة قبل الماضية، قدمت بالفعل عرضاً شاملاً لآراء الصين بشأن الحالة الراهنة في فلسطين وإسرائيل. وفي الجلسة الطارئة المقبلة، سأشرح بالتفصيل موقف الصين.

في الأرواح. وعلى الجبهة الإنسانية، نعمل مع إسرائيل وجيرانها والأمم المتحدة وشركاء آخرين لمعالجة الأزمة الإنسانية في غزة. ومن الأهمية بمكان أن يبدأ تدفق الغذاء والدواء والماء والوقود إلى غزة في أقرب وقت ممكن. إن الأسر وكبار السن والأطفال في حاجة ماسة.

فلنكن واضحين. لقد تسببت أعمال حماس نفسها في هذه الأزمة الإنسانية الحادة. وتسببت حماس في الكثير من المعاناة والموت والدمار بلا داع. وينبغي لكل دولة عضو أن تدين إرهاب حماس وقسوتها وينبغي لكل دولة عضو أن تدعو حماس إلى وقف وإبل الصواريخ الذي لا نهاية له ضد إسرائيل. وهذا ليس أمراً معقداً، وليس مثيراً للجدل. إنه الحد الأدنى.

وفي هذه اللحظة الصعبة، ينبغي أن ندعو جميعاً إلى حماية المدنيين وأن ندين حماس إدانة قاطعة. فلنؤكد جميعاً حق إسرائيل في الدفاع عن النفس ولندعم الجهود الدبلوماسية العاجلة الجارية. ولنقف إلى جانب الأمم المتحدة والشركاء الآخرين فيما يعملون على تخفيف حدة الأزمة الإنسانية التي يواجهها الفلسطينيون في غزة. ولندعم جميعاً تمتع الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء بنفس القدر من العدالة والحرية.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): صوتت مالطة مؤيدة لمشروع القرار S/2023/773، المقدم من البرازيل. كما امتنعت مالطة عن التصويت على التعديلين اللذين اقترحهما الاتحاد الروسي، الواردين في الوثيقتين S/2023/775 و S/2023/776. وعلى الرغم من أننا ليس لدينا أي اعتراض على المضمون، فإننا لم نر أي سبب لتغيير قرار جيد الصياغة يستند إلى توازن دقيق ويسعى إلى وحدة المجلس بشأن هذه المسألة الحرجة. ونأسف بشدة لعدم اعتماد مشروع القرار وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة المضطربة بشدة في إسرائيل وغزة. وعلى الرغم من ذلك، يجب على المجلس أن يحرص كل الحرص على إبقاء المسألة قيد نظره وأن يسعى جاهداً إلى العمل نحو اتخاذ خطوات بناءة تعطي الأولوية لحماية المدنيين وتمنع أي نزاع إقليمي محتمل.

وفي هذا السياق، تدين مالطة بشكل لا لبس فيه وبأشد العبارات الممكنة الأعمال الإرهابية الوحشية التي ترتكبها حماس على الأراضي

يجسد مشروع القرار الذي قدمته البرازيل الرأي السائد للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالخطوات الأولية التي ينبغي للمجلس أن يتخذها لتحقيق وقف إطلاق النار. هذا علاوة على أنه قد يكون، بالنظر إلى الظروف الراهنة، مشروع القرار الوحيد الذي يمكن للمجلس أن يتوصل إلى توافق في الآراء بشأنه. وتعلن بعض البلدان شفويا أنه ينبغي للمجلس أن يتخذ الإجراءات المناسبة. ومع ذلك، يثير تصويتها على نص مشروع القرار الشكوك حول مدى استعدادها لتمكين المجلس من اتخاذ إجراءات مجدية وإيجاد حل للمشكلة.

وفي نهاية المطاف، ينبغي ألا يقف أعضاء المجلس مكتوفي الأيدي. فالحالة الراهنة في غزة تتصاعد. ويدفع عدد متزايد من المدنيين الثمن حياتهم وهم من يتحملون وطأة النزاع. ولذلك، يجب على المجلس أن يتحمل مسؤوليته بفعالية ويؤدي دوره الواجب فيما يتعلق بمسألة وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية وتوفير الحماية للمدنيين وتجنب كارثة إنسانية أفظع.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تود موزامبيق أن تشيد بالبرازيل وبرئاستكم، سيدي، على ما تبدونه من قيادة ممتازة في إدارة هذا العمل الصعب والمهم في نفس الوقت. ونشكركم أيضا على تزويد مجلس الأمن بنص قيم جدا.

صوتنا مؤيدين لمشروع القرار (S/2023/773). ونأسف بشدة لعدم التمكن من اعتماده جراء ممارسة حق النقض. وتود موزامبيق، من خلال تصويتها مؤيدة لمشروع القرار، أن تعرب عن قلقها البالغ إزاء اندلاع أعمال العنف وتصاعدها وتدهور الحالة في غزة وما يترتب عن ذلك من أزمة إنسانية تتكشف فصولها. وعلاوة على ذلك، يساورنا قلق بالغ إزاء الأرواح البشرية التي تُزهق يوميا منذ اندلاع النزاع. ويعاني السكان المدنيون، ومعظمهم من الأطفال والنساء وكبار السن، أشد المعاناة من الفظائع المرتكبة والآثار الخطيرة للحرب.

وتتضم موزامبيق، بتأييدها لمشروع القرار، إلى الجهود الجماعية التي يبذلها المجلس بغية كفالة حماية المدنيين واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف، على النحو

وسأركز الآن على موقف الصين من تصويت اليوم وحقيقة أن مشروع القرار S/2023/773 لم يُعتمد. إننا نشعر بالصدمة وخيبة الأمل.

الليلة قبل الماضية، ركز مشروع القرار الروسي S/2023/772 على الحالة الإنسانية في النزاع بين فلسطين وإسرائيل، ودعا إلى وقف فوري لإطلاق النار وحماية المدنيين. وحظي مشروع القرار ذاك بقدر كبير من التأييد والمشاركة من البلدان العربية. ومع ذلك، اختارت بعض البلدان التصويت السلبي ضد القرار. والسبب الذي قُدم آنذاك هو أن تلك البلدان كانت تعتزم، بالأحرى، بناء مواقفها على أساس مشروع القرار المقدم من البرازيل حتى يتاح لها مزيد من الوقت للتداول. ووافقت البرازيل وزملاء آخرون على ذلك الطلب بتأجيل التصويت لمدة 24 ساعة أخرى، تلاه تأخير آخر حتى الآن. وخلال الساعات الأربعين الماضية، لم تعلق تلك البلدان على مشروع القرار البرازيلي ولم تعرب عن معارضتها له. وهذا ما جعلنا نأمل أن تصوت اليوم مؤيدة لمشروع القرار وأن يتمكن المجلس من اعتماده.

ومع ذلك، فإن النتيجة النهائية للتصويت لا يمكن وصفها إلا بأنها لا تُصدق. وتعتقد الصين أيضا أنه لا يزال هناك مجال لتحسين مشروع القرار البرازيلي. فالمشروع ينبغي أن يبعث برسالة قوية وأن يدعو إلى وقف إطلاق النار وحماية المدنيين من أجل منع وقوع كارثة إنسانية.

ولذلك، اقترحت الصين تعديلات ترمي إلى تحسين مشروع القرار، فيما توافق في الوقت نفسه على التعديل الروسي. ونشعر بخيبة أمل كبيرة لعدم اعتماده. لكن وفي ضوء الحالة التي تشهد تدهورا سريعا في غزة والضربة الجوية على المستشفى، من بين الأعمال الأخرى التي وقعت أمس، والتي أسفرت عن سقوط مئات من الضحايا المدنيين، يجب على المجلس إذن أن يتخذ تدابير فورية. وتدين الصين بأشد العبارات أي ضربات جوية تستهدف المستشفيات، ونحث إسرائيل على أن تنقيد بفعالية بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار وتوفير الحماية للمدنيين لمنع وقوع كارثة إنسانية أفظع.

المطبق على النزاع في كل من غزة وإسرائيل على حد سواء. وننادي بقوة بأن تصل المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين في غزة. ويشمل ذلك توفير السلع والخدمات الأساسية واللوازم الطبية.

ونذكر أن المشاكل الإنسانية تحتاج في النهاية إلى حلول سياسية. وينبع ذلك الاعتقاد من تجربتنا الخاصة المنبثقة عن كفاحنا الطويل ضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري في منطقة الجنوب الأفريقي. وفي هذا السياق، نحث جميع الأطراف على أن تتوقف فوراً عن شن هجمات وأن تمتنع عن ارتكاب المزيد من أعمال العنف وتدخل في حوار بناء. وتؤمن موزامبيق إيماناً راسخاً بأن إسرائيل وفلسطين لا يمكنهما حل خلافاتهما إلا من خلال الحوار. ونرى أن السلام ممكن دائماً إذا كانت لدى الأطراف المتنازعة رغبة حقيقية في اتباع طريق العدالة والتسامح. ولذلك، نود أن نكرر ندائنا إلى أعضاء المجلس لمضاعفة جهودنا من أجل التوصل إلى حل مستدام للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ونرى أن لكل من الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي حقاً غير قابل للتصرف في إقامة دولته. ويمكنهما أن يعيشا معاً، جنباً إلى جنب، في سلام وأمن وحسن جوار. وفي واقع الأمر، يجبر ميثاق الأمم المتحدة الطرفين، بل والمجتمع الدولي بأسره، على ممارسة التسامح والعيش معاً في سلام وحسن جوار.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر رؤسائكم، سيدي، وجميع الوفود على الجهود التي بذلتوها لإعداد مشروع قرار يحظى بتوافق الآراء كان من الممكن أن يساعد في دعم جهود مجلس الأمن الرامية إلى تهدئة التوترات المتزايدة والاستجابة للحالة المأساوية التي نشهدها جميعاً في قطاع غزة وجنوب إسرائيل. ونأسف بشدة لعدم التمكن من اعتماد مشروع القرار (S/2023/773).

وبالنسبة لغانا، فما فتئنا نرى أنه ينبغي للمجلس، قدر الإمكان، أن يتكلم بصوت واحد بشأن هذا النزاع الهام الذي تؤثر الانقسامات المرتبطة به على أجزاء كثيرة بعيدة من العالم. ولذلك، أعطينا الأولوية منذ البداية للجهود التي عُهد بها إلى الرئاسة، لتقودنا جميعاً في ذلك الاتجاه. وفي هذا الصدد أيضاً، صوتنا مؤيدين لمشروع القرار البرازيلي، ولكننا رأينا أن من المهم أن نمتنع عن التصويت على مشروع القرار

وعلى الرغم من الطابع الحساس للغاية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني المستمر منذ عقود والاختلافات في النهج التي قد نتبعها إزاء حله، ينبغي إيلاء الأهمية القصوى لمسؤوليتنا التاريخية بصفتنا مجلس الأمن عن تحقيق حل الدولتين والحفاظ على أرواح الشعبين اللذين يربط التاريخ والمنطقة المشتركة مصيرهما. ومع ذلك، ينبغي ألا يكسر عجز المجلس عن الاضطلاع بمسؤوليته اليوم عزمنا. ونرى أن توحيد المجلس لصوته واتخاذ إجراءات بشأن هذه المسألة لا يزالان أمرين ضروريين وبالغ الأهمية لتحقيق استقرار الحالة ومساعدة الطرفين على الدخول في حوار، وهو السبيل الوحيد الكفيل بتحقيق السلام الدائم. ومن ثم، ينبغي أن نستمر في مطالبة الطرفين بوقف التصعيد والسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء لدعم جهود الوساطة وطرق أبواب جميع أولئك الذين يمكن أن يكون لهم تأثير ملطف على الطرفين لفتح المجال للحوار.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): صوتت اليابان مؤيدة لمشروع القرار (S/2023/773) لأن بوسعها أن تؤيد أفكاره الرئيسية، مع مراعاة مختلف المنظورات، بما في ذلك الحالة الإنسانية في غزة. وقد أدانت اليابان إدانة قاطعة الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس وآخرون ودعت إلى الإفراج الفوري عن المختطفين. إننا نشعر بسخط هائل إزاء ما لحق بالمدنيين الأبرياء من أضرار هائلة وأذى جسيم جراء الهجوم على مستشفى في مدينة غزة في 17 تشرين الأول/أكتوبر.

ونود أن نشير، في نفس الوقت، إلى أن اليابان طلبت تأجيل التصويت على مشروع القرار الذي اقترحتة البرازيل على أساس أن بلدانا مختلفة، بما فيها الولايات المتحدة، واصلت بذل جهود دبلوماسية في الميدان لتحسين الحالة في أقرب وقت ممكن. وتأسف اليابان أسفا شديداً لأن مشروع القرار طرح للتصويت اليوم. وظلت اليابان تؤيد باستمرار وبقوة الجهود الدبلوماسية التي يبذلها الرئيس بايدن، رئيس

المتواصل. إن من المؤسف أننا لم نتمكن بعد من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن منتج يبرهن على وحدتنا في مواجهة الحالة.

وبغض النظر عما إذا كان مشروع القرار قد اعتمد أم لا، يجب على جميع الأطراف أن تحترم القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة، فضلا عن حقوق الإنسان. فالقانون الدولي الإنساني يراعي الضرورة الأمنية والعسكرية المشروعة، ولذلك يجب احترام جميع تلك القواعد بلا استثناء.

وقد بذلت سويسرا كل جهد ممكن للإسهام في البحث عن توافق في الآراء بشأن قرار للمجلس في هذه الحالة العاجلة. وبنفس الروح، نظل على استعداد لدعم أي مبادرة جديدة يمكن أن تؤدي إلى اتخاذ إجراء من قبل المجلس.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): يجد المجلس أن مصداقيته توضع على المحك هذا الصباح في مواجهة نطاق العنف المهلك في إسرائيل وغزة والخطورة البالغة للأزمة في الشرق الأوسط، التي تهدد موجاتها الصادمة السلم والأمن في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. إن ولايتنا، كمجلس أمن، تتمثل في وقف الحروب - إن لم يكن منعها - وتخفيف المعاناة الإنسانية الناجمة عن تلك الأزمات.

ولم يف المجلس الأمن هذا الصباح بولايتيه. فلم يكن الخطاب حول هذه الطاولة مفيدا أو ملاذا للمدنيين في غزة، الذين يسحقون تحت وطأة القذائف والصواريخ العشوائية ويحرمون من أي وسيلة للبقاء على قيد الحياة. فمرة أخرى، شلت كل الأمور السياسية والجيوسياسية قدرة المجلس على العمل. ولم يقدم المجلس أي رد فعل على الرعب وصيحات الاستغاثة من السكان المدنيين في مواجهة واحدة من أخطر الأزمات في الشرق الأوسط. إننا نراقب بلا حول ولا قوة ارتفاع حصيلة الموت والدمار. ولم يقدم المجلس أي رد متسق يعطي بصيصا من الأمل للأطفال والنساء والرهائن وشعوب العالم الذين يتتبعون مداولاتنا من أجل بقائهم وسلامتهم.

لقد صوت بلدي مؤيدا لمشروع القرار الذي قدمته الرئاسة البرازيلية (S/2023/773)، وكذلك التعديلين المقترحين (S/2023/775)

الولايات المتحدة، وقادة البلدان الأخرى ذات الصلة، ووضعت ثقتها فيها. وينبغي لنا جميعا - وخاصة أولئك الذين أشاروا إلى النفاق - أن نفكر مرتين فيما إذا كنا مخلصين حقا لمبادئ حقوق الإنسان ونفعل ما يكفي لإحداث تغيير على الأرض عندما يتعلق الأمر بتحسين الحالة الإنسانية. فمن الضروري اتخاذ إجراء. وستواصل اليابان العمل مع البلدان الأخرى لضمان سلامة المدنيين وتهذئة الحالة في أسرع وقت ممكن.

السيدة بيريسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): لقد أدانت سويسرا بشدة، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، أعمال الإرهاب والهجمات العشوائية وأخذ الرهائن التي ارتكبتها حماس ضد السكان الإسرائيليين. ونأسف لمقتل آلاف المدنيين، بمن فيهم مئات الأطفال، في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما غزة. وتتضم سويسرا إلى الأمين العام في الإدانة القاطعة للضربات، ولا سيما تلك التي تسببت وفقا للأمم المتحدة في سقوط مئات القتلى وعشرات الجرحى أمس في المستشفى الأهلي الإنجيلي الأسقي. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا والمصابين.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الأزمة الإنسانية الواسعة النطاق في غزة والحالة المأساوية التي يواجهها السكان المدنيون. فقد تشرد ما يقرب من مليون شخص. إن هناك حاجة ملحة للسماح بدخول المعونة الإنسانية إلى غزة، مع نفاذ المياه والكهرباء والإمدادات الطبية.

لقد قلنا جميعا حول هذه الطاولة، أول أمس (انظر S/PV.9439)، أن الحالة في الشرق الأوسط تتطلب عملا موحدا عاجلا من المجلس. إن خفض التصعيد وحماية المدنيين والمعاملة الإنسانية لجميع الرهائن - الذين تدعو سويسرا إلى إطلاق سراحهم فورا - ووصول المساعدات الإنسانية السريع والأمن وبدون عوائق، أولويات عليا. وقد استجاب مشروع القرار الذي قدمته البرازيل (S/2023/773) لتلك الأولويات وكان يهدف إلى تحقيق تفاهم مشترك داخل المجلس، ولهذا السبب صوتت سويسرا مؤيدة له، ولهذا السبب نأسف أسفا بالغا لعدم اعتماده اليوم. وأود مرة أخرى أن أشكر وفد بلدكم، السيد الرئيس، على التزامه

بشأن حق إسرائيل الأصيل في الدفاع عن النفس، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، بعد أن قتلت هجمات حماس أكثر من 1 400 شخص وأخذت ما يقرب من 200 رهينة أخرى. كما إن مشروع القرار تجاهل حقيقة أن حماس تستخدم المدنيين الفلسطينيين الأبرياء دروعا بشرية. وقد وطدت نفسها في المجتمعات المدنية وجعلت الشعب الفلسطيني أول ضحاياها. ولتلك الأسباب امتنعت المملكة المتحدة عن التصويت على مشروع القرار.

لقد كان رئيس وزراء بلدي واضحا في أن المملكة المتحدة تقف إلى جانب إسرائيل في مواجهة تلك الفظائع. إننا نؤيد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد حماس واستعادة الرهائن وردع المزيد من التوغلات وتعزيز أمنها على المدى الطويل. وإذ نقوم بذلك، سنواصل دعوة إسرائيل إلى اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين الفلسطينيين والتصرف وفقا للقانون الدولي الإنساني. وسنواصل العمل عن كثب مع إسرائيل وشركائنا في المنطقة للاستجابة للآزمة الإنسانية في غزة، ولضمان حماية المدنيين وحصولهم على الغذاء والماء والدواء والمأوى، والعمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار اللذين يعد بهما حل الدولتين.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): صوتنا مؤيدين لمشروع القرار الذي اقترحتة الرئاسة البرازيلية (S/2023/773)، كما فعل العديد من أعضاء مجلس الأمن الآخرين. فقد كان نتيجة لعملية تفاوض بناءة وجماعية شملت جميع أعضاء مجلس الأمن، ونحن مقتنعون بأن العمل الجماعي والمفاوضات بحسن نية أمران لا غنى عنهما لتعددية الأطراف الفعالة. وذلك أفضل طريق للمضي قدما للوفاء بالمسؤوليات الملقاة على عاتقنا. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن للمجلس أن يستمر في التزام الصمت إزاء الأحداث التي تشكل بوضوح تهديدا للسلام والأمن الدوليين وتترتب عنها بالفعل عواقب إنسانية وخيمة. ويتضمن مشروع قرار الرئاسة البرازيلية عناصر ضرورية في مواجهة حالة تزداد سوءا كل دقيقة. وتعتمد مصداقية المجلس على قراراتنا في هذه الأوقات. وامتنعت إكوادور عن التصويت فيما يتعلق بالتعديلات (S/2023/775 و S/2023/776)، لأن الجوانب الواردة

و (S/2023/776)، لأن من الأهمية بمكان والملح اتخاذ إجراء، بعد إدانتنا القوية للهجمات الوحشية على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر واعترافنا بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس مع احترام مبدأ التناسب والتمييز بين المقاتلين والمدنيين. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه بالنظر إلى حجم هذا العنف المهلك - الذي تسبب في غضون أيام قليلة في مقتل الآلاف ومحنة إنسانية لا حد لها - نحتاج إلى الدعوة إلى وقف فوري للأعمال العدائية وفتح ممرات إنسانية لتخفيف معاناة السكان المدنيين. لقد كان موقفنا واضحا منذ الجلسة الأولى للمجلس في أعقاب هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر. فأخذ الرهائن أمر غير مقبول ولا مبرر له ولا يمكن الدفاع عنه، ونؤكد من جديد أنه يجب إطلاق سراحهم من دون شروط أو ابتزاز.

ونأسف لأن المجلس لم يتمكن من تجاوز انقساماته وتشرذمه. وسيتعين علينا بالتأكيد أن نتحلى بمسؤولية أكبر في إيجاد حل للآزمة في الشرق الأوسط، وهي أزمة مزمنة إلى حد أنها تشكل في مصداقيتها وتضرر بسمعتها. وبالنسبة لغابون، يظل حل الدولتين هو البديل الوحيد القابل للتطبيق. ويمكننا، بل ويجب علينا، أن نحققه من خلال الدبلوماسية والمفاوضات بحسن نية وبالتغلب على المخاوف والمصالح المكتسبة التي تبعدنا عن مسؤوليتنا الجماعية عن صون السلم والأمن في المنطقة وخارجها.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أود أن أبدأ بشكركم، السيد الرئيس، على جهودكم بحسن نية للتفاوض بشأن مشروع القرار (S/2023/773)). إن مشروع القرار الذي صوتنا عليه للتو يدين بحق هجمات حماس الإرهابية المروعة على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. كما يوضح أن جميع الإجراءات في هذه الحالة يجب أن تتخذ بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني. ويشدد على أهمية ضمان وصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين، ويشدد على الأولوية المشتركة للمجلس المتمثلة في منع التصعيد الإقليمي للنزاع.

ولئن كنا نرحب بمحاولات مشروع القرار عرض رأي المجلس بشأن تلك النقاط الحرجة ونؤيدها، فإنه يحتاج إلى أن يكون أكثر وضوحا

دبلوماسيا للأزمة. وفي ذلك الصدد، نشيد بالمشاركة النشطة جدا على كل المستويات من جانب الولايات المتحدة وغيرها في إيجاد أفضل الحلول في الميدان. وبينما أيدنا مشروع القرار، تؤكد ألبانيا من جديد موقفها المؤيد تأييدا تاما لإسرائيل وحققها في الدفاع عن النفس، شأنها شأن أي دولة أخرى تتعرض للهجوم، وهو ما لا يذكر النص.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلت بالإنكليزية):

ربما أعجز عن التعبير بالكلمات عن الفظائع المروعة التي نشهدها في غزة. ولهذا السبب أيدت الإمارات العربية المتحدة تأييدا تاما اتخاذ مجلس الأمن إجراء اليوم، ولا نزال نؤيد اتخاذ المجلس إجراء بشأن الحالة. لأكثر من 140 عاما، قدم المستشفى الأهلي المعمداني الرعاية الطبية والمأوى لأجيال من سكان غزة. وبالأمر قتل أكثر من 500 فلسطيني في غارة أصابت المستشفى. وكل ساعة تمر من هذه الحرب المدمرة تشكل استهزاء بمبادئ القانون الدولي الإنساني. لقد دمرت غزة ولا أحد يشعر بالأمان. وندعو إلى إجراء تحقيق مستقل وكامل في هذا الحادث ومحاسبة المسؤولين عنه.

وبينما نتحقق من المعلومات عن الضربات، لا تزال هناك حقيقة واحدة لا جدال فيها: لقد مات عدد أكبر من الفلسطينيين في اندلاع العنف هذا أكثر من أي وقت مضى في تاريخ النزاع. وفي أقل من أسبوعين من القصف، قتل أكثر من 3 500 فلسطيني وجرح أكثر من 14 000. فهل سنستمر في الجلوس هنا ومقارنة الخسائر في كلا الجانبين؟ ونؤيد ما لا يقل عن وقف إطلاق النار الكامل لأسباب إنسانية. ولا نطلب أن يتم ذلك على حساب أمن إسرائيل، ولكن حتى يتمكن الناس من رعاية جرحاهم، ودفن موتاهم بكرامة والبدء في إعادة بناء حياتهم. ووقف إطلاق النار هذا حاسم أيضا حتى يتسنى دخول المعونة الإنسانية الحيوية وتمكين العاملين في مجال المعونة من القيام بعملهم بأمان.

وحماس مسؤولة بالفعل عن إشعال هذا الحريق الأخير الذي يجتاح الآن شوارع العواصم العربية في جميع أنحاء المنطقة. وقد وجهنا لها الانتقاد علنا بسبب الهجمات الشنيعة التي وقعت في 7

فيها مشمولة في مشروع القرار. ونأسف لأن المجلس لم يتمكن مرة أخرى من اعتماد مشروع قرار بسبب استخدام حق النقض. لكن جهودنا لن تتوقف هنا. وسنعمل كل ما في وسعنا لضمان أن يتمكن المجلس من التوصل بسرعة إلى قرار واتخاذ إجراء فيما يتعلق بهذا النزاع.

وفي 24 أيلول/سبتمبر 1973، تكلم وزير خارجية إكوادور، السفير أنطونيو لوسيو باريديس، أمام الجمعية العامة وقال:

”ومن الضروري بنفس القدر أن تُوجه أنشطة الدول العظمى، التي تدعم بشكل أو بآخر أطراف النزاع في الشرق الأوسط، نحو إيجاد حلول لإحلال سلام بناء وألا تقف في طريق الصيغ الممكنة للاتفاق والتفاهم. إن النزاع في الشرق الأوسط، بسبب طبيعته المتفجرة، يلزم الأمم المتحدة بأن تحاول بلا هوادة إنهاءه.“ (A/PV.2124، الفقرة 145)

ولا تزال تلك الكلمات وجيبة على الرغم من أنها قيلت قبل أكثر من 50 عاما.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلت بالإنكليزية):

نشكر البرازيل على جهودها ومثابرتها في إتاحة الوقت ومشاركتها المستمرة مع جميع أعضاء مجلس الأمن. لقد جاء النص في لحظة حرجية جدا، ليس فقط بسبب النزاع بين إسرائيل وحماس والتأثير الهائل الذي يحدثه على المدنيين، ولكن أيضا بسبب المخاطر المتجددة على المنطقة وخارجها. وصوتت ألبانيا مؤيدة لمشروع القرار (S/2023/773) لأن النص استجاب للأهداف الأساسية بشأن المسألة ولموقفنا المتسق والمبدئي. وأدان بقوة وبشكل قاطع حماس وهجماتها الإرهابية التي لا يمكن تبريرها على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وكما دعا الأمين العام حماس إلى أن تفعل ذلك يوم الأحد الماضي، فقد دعا مشروع القرار إلى الإفراج الفوري عن الرهائن، الأمر الذي ينبغي أن يظل أولوية إنسانية. وينبغي إطلاق سراح الرهائن فوراً ودون قيد أو شرط. وينص مشروع القرار على حماية المدنيين وفقا للقانون الدولي الإنساني وعلى تدفق المعونة الإنسانية إلى جميع المحتاجين. كما يدعم الجهود الإقليمية والدولية للتوصل إلى حل في الميدان ويتبنى حلا

قيل خلال الأيام القليلة الماضية إن هذه الأزمة هي اختبار للمجتمع الدولي ولمجلس الأمن. هذا صحيح. نوا أرغماني، الشابة اليهودية التي اختطفها حماس، طالبة في السنة الثانية بجامعة بن غوريون حيث كانت تدرس الكمبيوتر. وتخضع والدتها للعلاج من السرطان، وهي الابنة الوحيدة لوالديها. وفي حوار مع صحفي حول الأحوال التي عانتها هذه الأسرة، أشار ياكوف إلى أنه "في غزة أيضا، تحزن الأسر على أطفالها". ووصف الإسرائيليون والفلسطينيين بأنهم "شعبان من أب واحد" وأضاف: "يمكننا التوصل إلى سلام حقيقي، وأنا أصلي من أجل أن يحدث هذا. وأدعو من أجل عودة الرهائن".

دنيا أبو رحمة البالغة من العمر 22 عاما، وهي طالبة هندسة معمارية في غزة، واحدة من آلاف المدنيين الفارين جنوبا اليوم. وأخبرت الطالبة شبكة "سي.إن.إن" الليلة الماضية أنه حتى وقت قريب، كان كل ما تفكر فيه هو مشروع تخرجها. الآن، كل ما تفكر فيه دنيا هو كيفية ضمان أمنها.

إن الاختبار هو ما إذا كنا سنحافظ على هذا الأمل في السلام ساطعا رغم المعاناة التي لا توصف لأم أو أب ومن خلال تطوع طفل إلى أن يكون طبيعيا مثل بقيتنا. لا يمكننا أن نحكم على الملايين من الناس بالبؤس لأن الدبلوماسية صعبة. يجب أن نستمر في المحاولة - مرارا وتكرارا. ويجب أن نعترف بأننا، باستمرارنا في عدم الاستجابة للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني إلى أن يكون لهم بلد في وطنهم، نغذي هذه الحلقة التي لا هودة فيها من العنف والكراهية. ينبغي ألا نفشل في هذا الاختبار - من أجل الإسرائيليين ومن أجل الفلسطينيين ومن أجل جميع شعوب الشرق الأوسط.

رفعت الجلسة الساعة 11/10.

تشرين الأول/أكتوبر. لكن لا يخطئ أحد: كانت الشرارة موجودة بالفعل، تغذيها عقود من التجريد العنيف من الإنسانية ونزع الملكية واليأس. ولهذا السبب لا يمكننا، مهما كان ذلك سهلا، أن نغفل عن سياق هذه الأزمة، وهي أطول احتلال في العالم اليوم لشعب لا يرفض الخضوع وقد خذلناه جميعا مرارا وتكرارا.

لقد صوتت الإمارات العربية المتحدة مؤيدة لمشروع القرار هذا (S/2023/773) ليس لأنه نص مثالي، ولكن لأنه ينص بوضوح على المبادئ الأساسية التي يجب التمسك بها والتي يتعين على المجلس تعزيزها والتقيدها بها. ونشكر البرازيل ووفدها بإخلاص على جهودهما، ولا يزال يحذونا الأمل في أن نتمكن في الأيام المقبلة من الاتحاد بشأن مشروع قرار. ولا يزال يحذونا الأمل أيضا في أن تساعد الجهود الدبلوماسية التي تقودها الولايات المتحدة، بالتوازي مع ذلك، على إبعادنا جميعا عن حافة الهاوية التي نتجه نحوها.

وكما قلت أنا وآخرون بالأمس، فإن التصعيد الحالي يجب أن يدفعنا جميعا، ولكن الأهم من ذلك الإسرائيليين والفلسطينيين، إلى العمل العاجل لتحقيق حل الدولتين. واسمحوا لي أن أقول بكل وضوح إن البديل الوحيد لذلك هو العنف الذي نراه الآن. قبل ثلاث سنوات، أقام بلدي علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. ويرتكز الاتفاق الإبراهيمي على حقيقة بسيطة لكنها دائمة، وهي أن السلام والحوار أفضل من العنف والعداوة. وجنبا إلى جنب مع شركائنا الإسرائيليين والأمريكيين، سعينا إلى شرق أوسط جديد يحقق فيه التعايش والتعاون الرخاء والأمن والسلام للجميع. والأضرار العشوائية التي لحقت بشعب غزة سعيًا إلى تحقيق أمن إسرائيل تهدد بالقضاء على ذلك الأمل. وتواجه المنطقة بالفعل الآثار المباشرة لهذه الأزمة، وأعداء السلام لا يعتذرون عن أهدافهم. وعلينا ألا نخدم مصالحهم.